الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.40

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٤ من جدول الأعمال
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيَّدت بموجبه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)]، وقرارها ٢٧٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي تطلب بموجبه إلى الأمين العام أن يُنشئ ترتيبات مناسبة للمتابعة المستدامة داخل الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر،

وإذ تضع في اعتبارها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية[(٢)]، فضلا عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة [(٣)]،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول.

141103 141103 03-61294 (A)

وإذ تسلّم بأن البشر هم محور الاهتمام فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وأن القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتحقيق ارتفاع مستدام في مستويات المعيشة هي أمور تتطلب نموا اقتصاديا تدعمه زيادة الإنتاجية في الاقتصادات الوطنية،

وإذ تؤكد مجددا التزامها بالسياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الوطيدة التي تستجيب لاحتياجات الشعوب بوصف ذلك أساسا للنمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وإيجاد العمالة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى أطر عمل تنظيمية ومتعلقة بالسياسات مناسبة على كل من الصُعُد الوطنية وبطريقة تتمشى مع القوانين الوطنية من أجل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما فيها المبادرات المتخذة على المستوى المحلي، لتعزيز قطاع الأعمال التجارية الديناميي الذي يعمل على نحو جيد في الوقت الذي يزيد فيه النمو في الدخل وتوزيعه ويزيد من الإنتاجية ويمكِّن المرأة ويحمي حقوق العمل والبيئة،

وإذ تكرر الإعراب عن أهمية مكافحة الفساد وإذ ترحب في هذا الصدد بالاتفاق المتوصل إليه مؤخرا بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

وإذ تبرز أهمية زيادة توظيف الاستثمارات في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي ذات الأهمية الحيوية لتمكين الأشخاص، خاصة الذين يعيشون في ظل الفقر، من التكيف على نحو أفضل للظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة والاستفادة منها،

وإذ تشجع التنمية المنتظمة لأسواق رأس المال من خلال نظم مصرفية سليمة وترتيبات مؤسسية أخرى تهدف إلى تناول الاحتياجات النامية الإنمائية، بما في ذلك قطاع التأمين والديون وأسواق الأسهم التي تشجع المدخرات وتوجهها وتعزز الاستثمارات الإنتاجية،

وإذ تحث الحكومات على تعزيز الجهود المبذولة لتهيئة مناخ استثمار شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به ويتضمن إنفاذ العقود إنفاذا سليما واحترام حقوق الملكية المتأصل في سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تسمح للأعمال التجارية، المحلية والدولية على السواء، بأن تعمل بكفاءة وتحقق الأرباح وتحدث أقصى قدر من الأثر الإنمائي،

وإذ تؤكد مجددا التزامها بتحرير التجارة وضمان أن تؤدي التجارة دورها بالكامل في تشجيع النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز دور الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية ومناطق التجارة الحرة، التي تتمشى مع نظام التجارة المتعدد الأطراف، في بناء نظام تجاري عالمي أفضل،

وإذ تعترف بأهمية نظر البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الحد من الحواجز التجارية فيما بينها،

١ - **ترحب** بالحوار الرفيع المستوى المعني بالتمويل لأغراض التنمية المعقود في نيويورك في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتكرر دعوتها إلى تنفيذ الالتزامات المعقودة في توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[1] تنفيذا كاملا؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعزز مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بنقل الموارد، بغية تعزيز أنشطته الرامية إلى تشجيع وتعبئة الدعم لتوافق آراء مونتيري، وأن تتضمن تلك الأنشطة ضمن جملة أمور ما يلي:

(أ) تنظيم حلقات عمل وأفرقة عمل ومشاورات لأصحاب المصالح المتعددين مع الخبراء من القطاعين الرسمي والخاص فضلا عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لدراسة العوائق التي تعترض تعبئة الموارد من جميع المصادر المتاحة لأغراض التنمية الدولية والتخفيف من حدة الفقر؛

(ب) الدعوة إلى عقد عملية - عامة - خاصة لدراسة سبل حفز توظيف الاستثمارات والتمويل الخاص بالتخفيف من المخاطر الحدية وإشراك ممثلين ذوي دراية واسعة للشركات والمؤسسات المالية وخبراء أكاديميين ومسؤولين من مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛

(ج) عقد أنشطة جانبية خلال دورات الجمعية العامة ومحافل الأمم المتحدة المناسبة الأخرى لعرض قصص النجاح في تنفيذ الالتزامات وتحقيق أهداف توافق آراء مونتيري؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يسلّط فيه الأضواء على التطورات الإيجابية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلا عن قصص النجاح في محاولة تقاسم الممارسات الجيدة؛

٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين بندا بعنوان ''تمويل التنمية''.